البناء
السنة السادسة / الأربعاء / 6 آب 2014 / العدد 1552
Sixth year / Wednesday / 6 August 2014 / Issue No. 1552

هل توحد داعش الأكراد على طرفي الحدود السورية ـ العراقية؟

■ عامر نعيم الياس*

فقد الأكراد للمرة الأولى في الصراع الدائر في العراق بين الحكومة المركزية وتنظيم الدولة الإسلامية، أراضي كانوا يسيطرون عليها، بعض التقارير تحدثت عن خسارة الأكراد لسد الموصل، ومدينتي زمار الواقعة شمال غربي الموصل، وسنجار التي يوجد فيها الأكراد اليزيديون، وأشارت بعض التقارير إلى طلب إرهابيي الدولة الإسلامية من البيشمركة الكردية تسليم معبر ربيعة الحدودي مع سورية والذي يضم خط سكك حديدية ويعتبر حيوياً كونه «يضمن الاتصال الجغرافي لأراضي دولة الخلافة الجديدة» بحسب صحيفة «لوفيغارو» الفرنسية. في ضوء كل ما سبق خرج الناطق باسم وحدات حماية الشعب الكردي في سورية ليقول: «إن قواته على استعداد للذهاب إلى العراق لاسترجاع المدن التي سقطت من أيدي الجهاديين» تصريح هو الأول من نوعه صادر عن مسؤول سوري «كردي» ينفض غبار الماضي ولا يعامل بالمثل العراقيين الأكراد الذين لم يقدموا أي مساعدة لنظرائهم في سورية في المواجهة مع التنظيمات الإرهابية المتطرفة، فهل يعني ذلك بداية توحيد الجهد «الكردي» السوري العراقي على الأرض؟ هل يفتح تمدد الدولة الإسلامية الباب على مصراعيه لتقارب بين الحزب الديمقراطي الكردستاني الحاكم في كردستان العراق وحزب العمال الكردستاني الذي تعد وحدات حماية الشعب الكردي في سورية جزءاً منه؟

تاريخياً لم تكن العلاقة بين أكراد الحزب الديمقراطي الكردستاني في العراق والأكراد السوريين على ما يرام ويعود ذلك بالأساس إلى الافتراق الإيديولوجي و«العداء التاريخي» وفقاً لـ«لوفيغارو» الفرنسية، فوحدات حماية الشعب الكردي في سورية تعتبر جزءاً من حزب العمال الكردستاني الماركسي الاتجاه وهي تقاتل الجهاديين في سورية ولا تناصب الدولة السورية العداء المعلن، لكن الحزب الديمقراطي الكردستاني العراقي هو حليف الإدارة الأميركية و«إسرائيل» في المنطقة، ويعد أيضاً من أصدقاء تركيا حزب العدالة والتنمية، ولهذه الاعتبارات لم يتدخل البتة لمساعدة السوريين الأكراد في سورية، لكن اليوم الواضح أن الخطر بات أكبر من أن يغض النظر عنه، والأكراد تحديداً يحاولون الاستفادة إلى الحد الأقصى من الربيع الأميركي وتمدد داعش بما لا يؤثر في حدود دولتهم المرجوة، وعليه فإن الحلم الكردي يفرض رص الصفوف من دون الالتفات إلى الماضي خصوصاً أن تراجع البيشمركة في مواجهة إرهابيي الدولة الإسلامية مثّل نقطة تحوّل مهمة في سياق المواجهة بين الطرفين ونقل الحرب بينهما إلى مراحل حساسة، وفي هذا السياق يأتي تصريح الناطق باسم وحدات حماية الشعب الكردي في سورية مكملاً لتوجه عام ظهر بتصريحات نقلت عن مصدر مسؤول في حزب العمال الكردستاني جاء فيها «يجب أن ينتفض الأكراد في الشمال، والشرق، والغرب على الهجوم على الأكراد في سنجار».

إن تأثر الأكراد بشكل نسبي لا يذكر في الصراع الدائر على أراضي دول لا يعتبرون أنفسهم جزءاً منها، حافظ على التوازنات التي كانت قائمة منذ بداية الربيع الأميركي على حالها، وهو ما ساهم في عدم التشويش على مخطط الفوضى الذي لا يستهدف الأكراد، لكن اليوم اختلفت الأمور وداعش لن يترك أحداً وشأنه بمن فيهم الأكراد، الذين يبدون مجبرين على الانخراط في المواجهة مع تنظيم وحّد تمدّده الجميع من دون استثناء في خندق واحد، ولعل في أمر رئيس الحكومة العراقية نوري المالكي القوات الجوية العراقية مساندة الأكراد ضدّ مسلحي داعش ما يشير إلى مفارقات السياسة.

* كاتب سوري

«إسرائيل» تتراجع رسمياً عن موقفها ومحللوها يقرّون بعدم هزيمة المقاومة

إنجاز الجيش «الإسرائيلي» هو أن إخفاقه في غزة لا يشبه فشله المدوي في حرب 2006

حسن حردان

بدأت سبحة التراجعات «الإسرائيلية» تكر وما كان يجري الحديث عنه في الكواليس، بات اليوم معلناً، فـ«إسرائيل» أعلنت رسمياً قبول اقتراح وقف إطلاق النار برعاية مصرية لمدة 72 ساعة وفي الوقت نفسه قررت إيفاد وفد أمني إلى القاهرة للتفاوض حول شروط الاتفاق الدائم لوقف النار. وجاء ذلك فيما أعلن الجيش «الإسرائيلي» أنه أنهى انسحابه من غزة، زاعماً أن «مهمة تدمير الأنفاق انتهت».

وتعتبر موافقة حكومة نتنياهو على التفاوض تراجعاً عن موقفها الداعي إلى إنهاء الحرب على قاعدة «هدوء مقابل هدوء».

أما التراجع الثاني فهو إعلان وزير الأمن «الإسرائيلي» موشيه يعالون القبول بالترتيبات على المعابر مع قطاع غزة بإشراف حكومة المصالحة الفلسطينية، بعدما كانت «إسرائيل» تسعى إلى إسقاطها.

ويبدو أن هذا التراجع «الإسرائيلي» الواضح صاحبه إقرار من المحللين العسكريين في كيان العدو بأن المقاومة الفلسطينية لم تهزم، وستبقى مسيطرة على غزة وستكون الشريك المركزي في كل تسوية مستقبلية حتى ولو أجريت بشكل غير مباشر. كما أن وقف النار سيقود إلى كسر الحصار عن القطاع.

على أن الأسباب التي أدت إلى هذه النتيجة من الإخفاق العسكري «الإسرائيلي» ومن ثم الإخفاق السياسي، إنما تعود ـ إلى جانب الجاهزية العالية لدى فصائل المقاومة الفلسطينية التي كشفت عنها المواجهات في الميدان والقدرة على مقارعة جيش الاحتلال في كل المجالات البرية والبحرية والجوية ومواصلة إطلاق الصواريخ والاحتفاظ بالقدرة على إدارة المعركة والتحكم بمساراتها طوال فترة العدوان ـ إلى الفشل الاستخباراتي «الإسرائيلي»، إذ تبين أن الاستخبارات العسكرية لم تكن على معرفة بواقع المقاومة والمتغيرات التي أحدثتها في استعداداتها للمواجهة، ولهذا كانت المعلومات عن منصات الصواريخ جزئية، في حين أن مراكز قيادات المقاومة كانت غير معلومة، ولهذا لم يتمكن سلاح الطيران «الإسرائيلي» من المس بها، تماماً كما حصل معه في عدوان تموز عام 2006.

أما المفاجأة الكبرى التي صدمت «إسرائيل» واستخباراتها فكانت الأنفاق الهجومية التي بنتها المقاومة والتي لعبت دوراً مهماً في شن الهجمات خلف خطوط جيش الاحتلال وتكبيده خسائر بشرية وتوجيه ضربات موجعة لهيبته ومعنويات ضباطه وجنوده.

وبات الإنجاز الوحيد الذي تتحدث عنه أوساط الجيش «الإسرائيلي» هو أن الفشل في تحقيق أهداف الحرب في غزة لا يشبه الشعور بالفشل المدوي الذي أعقب حرب لبنان الثانية عام 2006. التي تحولت إلى وحدة قياس «إسرائيلية» لحجم الإخفاق الذي مني به الجيش «الإسرائيلي». غير أن هذه الأوساط تجاهلت حقيقة أن قطاع غزة المحاصر ليس لبنان، لا من حيث المساحة ولا الجغرافيا ولا الإمكانات التي تملكها المقاومة. ولهذا فإن الفشل «الإسرائيلي» في غزة قد يكون من هذه الناحية مضاعفاً بالقياس إلى الفشل في لبنان.

أما الإنجاز الثاني فتحدثت عنه أوساط الجيش «الإسرائيلي»، وهو أن علامات الشك وخيبة الأمل من تحقيق إنجازات في الميدان، لم تترجم إلى احتجاجات في أوساط جنود الاحتياط كما حصل في صيف عام 2006. فقد كان التنسيق بين القيادة السياسية والعسكرية أفضل ولم تقع حروب داخلية ولا انهيار في الأداء ولا حملة إقالات حتى وإن جرى حديث عن مطالبات بفتح تحقيق.

وهكذا أصبح عدم تعرض الجيش «الإسرائيلي» لهزيمة كبرى على غرار حرب تموز هو الإنجاز، ما يؤشر إلى المستوى الذي وصل إليه هذا الجيش الذي كان يُقال عنه يوماً أنه لا يقهر.

«يديعوت احرونوت»: إسرائيل تقبل وقف إطلاق النار والتفاوض وتنهي سحب قواتها من قطاع غزة

أكدت تقارير «إسرائيلية» أن الجيش «الإسرائيلي» أنهى انسحابه من قطاع غزة مع دخول اتفاق وقف إطلاق النار حيز التنفيذ الساعة الثامنة (أمس)، وذلك بعد قبوله رسمياً اتفاق وقف إطلاق النار.

وذكرت صحيفة «يديعوت أحرونوت»: «أن «إسرائيل» أعلنت رسمياً قبول اقتراح وقف إطلاق النار برعاية مصرية لمدة 72 ساعة بدءاً من الساعة الثامنة من صباح اليوم (أمس)، وقررت إيفاد وفد أمني لمصر للتفاوض حول شروط الاتفاق الدائم».

ونقلت الصحيفة عن مصدر «إسرائيلي» «أن الجيش «الإسرائيلي» أنهى الانسحاب من قطاع غزة مع دخول وقف إطلاق النار حيز التنفيذ الساعة الثامنة»، مشيراً إلى أن «مهمة تدمير الأنفاق انتهت».

وعلى رغم أن قبول «إسرائيل» التفاوض حول شروط التهدئة يعتبر تراجعاً عن المواقف التي رفعتها طوال أيام الحرب «هدوء مقابل هدوء»، اعتبر مسؤول «إسرائيلي» «أن استحواذ مصر على دور الراعي للتهدئة هو إنجاز لـ«إسرائيل»»، مضيفاً: «أن «إسرائيل» أصرت على المسار المصري منذ الأسبوع الأول».

ونقل موقع صحيفة «يديعوت أحرونوت» عن مصادر «إسرائيلية» قولها: «إن موافقة «إسرائيل» على التفاوض يعتبر تراجعاً في موقفها الذي أعلنته، إذ أكد أكثر من مسؤول أن «إسرائيل» لن تفاوض حركة حماس».

«هآرتس»: الحرب لم تحسم والاتفاق سيقود إلى كسر الحصار

اعترف محلل الشؤون العسكرية في صحيفة «هآرتس» عاموس هرئيل أن «الخطوات التي اتخذها الجيش «الإسرائيلي» في الضفة الغربية بعد عملية اختطاف المستوطنين وحملة الاعتقالات الواسعة والتضييق على الحركة هي الدافع للحرب»، وأكد: «أن الحرب لم تحسم، وأن مصر هي المتغير في المنطقة والتي يمكن أن تؤثر في نتيجة هذه الحرب من خلال الاتفاق السياسي لوقفها». وقال: «إن الحرب لم تحسم ووقف إطلاق النار سيقود إلى كسر الحصار عن قطاع غزة».

ورأى هرئيل: «أن حرب الأنفاق هي المفاجأة المركزية للحرب». وبعد أن أشار إلى دور منظومة القبة الحديدية في تقليل الخسائر «الإسرائيلية»، اعتبر: «أن هدم الأنفاق التي علمت بها «إسرائيل» يمكن أن يحسب إنجازاً، لكن الحرب انطوت على ثمن بشري كبير بالنسبة لـ«إسرائيل» (64 ضابطاً وجندياً)».

وعن فصائل المقاومة قال محلل الشؤون العسكرية: «حماس لم تهزم، وستبقى مسيطرة على قطاع غزة، وهي الشريك المركزي في كل تسوية مستقبلية حتى لو أجريت بشكل غير مباشر». مشيراً إلى أن «وقف إطلاق النار سيقود إلى كسر الحصار عن قطاع غزة، وقد يكون الثمن الكبير الذي دفعته حماس بمثابة تضحية مبررة» بنظره. وأكد: «أن نتائج الحرب تختبر بشكل التسوية الذي سيجري التوصل إليها وبطول فترة الهدوء بعدها». مضيفاً: «لا يمكن توقع النتائج مسبقاً لأن الأمر غير متعلق بحجم الخسائر وبقدرة الردع بل بالتطورات المستقبلية. فصعود الجنرالات في مصر للحكم قبل نحو عام غير بشكل جذري توازن القوى في المثلث غزة – «إسرائيل» –مصر، وأدى ذلك بشكل مباشر إلى اندلاع الحرب».

ولفت هرئيل إلى أن «الأجواء في الجيش «الإسرائيلي» وفي أوساط الجمهور، لا تشبه الشعور بالفشل المدوي الذي أعقب حرب لبنان الثانية، لكن من الممكن ملاحظة علامات شك وخيبة أمل بالنسبة إلى إنجازاتها. لكن يبدو أن ذلك لن يترجم إلى احتجاجات في أوساط جنود الاحتياط كما حصل في صيف عام 2006. فقد كان التنسيق بين القيادة السياسية والعسكرية أفضل، ولم تقع حروب داخلية ولا انهيار في الأداء ولا حملة إقالات». وتابع: «تسمع في الخلفية مطالبات بفتح تحقيق، لكن إعلان المراقب أنه سيفحص قضية الأنفاق قد يلعب لمصلحة نتنياهو نظراً إلى طبيعة المراقب المريحة بالنسبة له. وإعلان لجنة الخارجية والأمن التابعة للكنيست بأنها ستجري تحقيقاً، متعلق بالأجندة السياسية لرئيس اللجنة زئيف إلكين ومن غير الواضح إذا ما كان سيستخدم التحقيق لمصلحة نتنياهو أو ضده».

وعن مواطن خلل أداء الجيش «الإسرائيلي» قال المحلل العسكري في «هآرتس» إن «الانطباع الأولي يشير إلى أن الاستخبارات العسكرية لم تنجح في التنبؤ بالتغييرات في توجهات حماس عشية اندلاع الحرب. وحجم المعلومات الاستخبارية لا يتوافق مع الاستعدادات. فضلاً عن ذلك فإن المعلومات الاستخبارية التي توافرت حول منصات إطلاق الصواريخ كانت جزئية، هذا إلى جانب أن «إسرائيل» لم تستطع المس بقيادة حماس».

وعن تقارير الإعلام «الإسرائيلي» أثناء الحرب أوضح هرئيل: «التقارير المتفائلة التي تداولها الإعلام عن مدى تآكل حماس واستعدادها للتوصل إلى وقف إطلاق نار تبين أنها مبالغ بها».

وعن خطر الأنفاق الذي حاز اهتمام «إسرائيل» في مرحلة متأخرة من الحرب قال: «حين قبلت «إسرائيل» بالمبادرة المصرية هي تنازلت عملياً عن علاج الأنفاق. ويتضح أن الجيش لم يكن لديه خطة بعد ذلك للتعامل مع الأنفاق وأنه بلور خطة خلال الحرب ولم يجر الاستعداد لها مسبقاً».

وأعاد هرئيل الحرب وأسبابها إلى الحملة العسكرية التي شنها الجيش «الإسرائيلي» في الضفة الغربية بعد اختطاف المستوطنين، وقال: «إذا ما كان الجيش يتوقع حرباً فلماذا استنزف القوات البرية في البحث عن الفتيان الثلاثة المختطفين من «غوش عتسيون» لمدة ثلاثة أسابيع بدلاً من التركيز على الاستعداد. ولماذا بادرت الحكومة إلى حملة الاعتقالات الواسعة ضد حركة حماس في الضفة إذا ما كانت تعرف أن هذه الخطوات تحشر حماس عميقاً جداً في الزاوية؟».

«هآرتس»: ليبرمان يعارض مشاركة عباس في أية تسوية بعد التهدئة

قال وزير الخارجية «الإسرائيلي» أفيغدور ليبرمان إنه يعارض مشاركة الرئيس الفلسطيني محمود عباس (أبو مازن) في أية تسوية في أعقاب وقف إطلاق النار في قطاع غزة.

ونقلت صحيفة «هآرتس» على موقعها الالكتروني أمس عن موظف «إسرائيلي رفيع المستوى قوله: «إن ليبرمان عبر عن معارضته هذه خلال مشاركته في اجتماع لجنة الخارجية والأمن التابعة للكنيست، (أول من أمس)».

وقال ليبرمان إن «الاعتقاد بأن أبو مازن هو حليف «إسرائيل» في قطاع غزة هو خطأ خطير. ربما يعمل أبو مازن ضد حماس في غزة، لكنه يعمل ضدنا في جميع الهيئات الدولية أيضاً. وهو الذي دفع من أجل تشكيل لجنة التحقيق في مجلس حقوق الإنسان في جنيف التابع للأمم المتحدة، وهو الذي يدفع خطوات ضدنا في مجلس الأمن الدولي في نيويورك».

وقالت هآرتس: «إن أقوال ليبرمان فاجأت العديد من أعضاء الكنيست الذين شاركوا في الاجتماع، لأن وزير الأمن موشيه يعالون شارك في اجتماع للجنة الخارجية والأمن قبل أسبوعين وقال أموراً معاكسة تماماً».

وقال يعالون: «في حينه إن «إسرائيل» تريد أن توجد قوات الأمن التابعة للرئيس الفلسطيني في المعابر الحدودية لقطاع غزة، وخصوصاً في الجانب الفلسطيني من معبر رفح، وأن يجرى الاتفاق على ذلك في إطار أي اتفاق وقف إطلاق النار في غزة».

ونقل عضوا كنيست شاركا في الاجتماع حينذاك عن يعالون قوله: «إن الجانب المصري هو الذي يطالب بإعادة حضور قوات عباس إلى المعابر في غزة، وأكد أن «إسرائيل» تؤيد ذلك».

وأشارت الصحيفة إلى أن يعالون أعلن أمام اللجنة البرلمانية إنه «لن نوافق على الاعتراف بحكومة المصالحة، لكن ترتيبات مختلفة مثل السيطرة في المعابر هو أمر بإمكاننا الموافقة عليه. وعلى رغم أن عباس سيسيطر في المعابر، لكنه لن يحكم في قطاع غزة».

ويذكر أن ليبرمان كان قد اقترح أمام لجنة الخارجية والأمن بوضع «قطاع غزة تحت انتداب الأمم المتحدة».

«هآرتس»: بعد بريطانيا... إسبانيا تفرض عقوبات على «إسرائيل» وتعلن وقف بيع السلاح لها

قالت صحيفة «هآرتس» إن «الحكومة الإسبانية قررت فرض عقوبات على «إسرائيل» وتجميد بيع السلاح والوسائل التكنولوجية لها احتجاجاً على الحرب الدموية التي شنتها على قطاع غزة وذهب ضحيتها آلاف السكان».

وجاء هذا القرار بعد ساعات من إعلان بريطانيا إعادة النظر في تراخيص تصدير أسلحة وتكنولوجيا عسكرية لـ «إسرائيل».

ونقلت الصحيفة عن صحيفة «ألبايس» الإسبانية: «أن الحكومة قررت الخميس الماضي تجميد صادرات الأسلحة كافة لـ«إسرائيل»، نظراً إلى الحرب في غزّة». ووصفت الصحيفة هذا القرار «بالسياسي قبل كل شيء». وقدرت قيمة مبيعات السلاح من إسبانيا لـ«إسرائيل» العام الماضي 5 مليون يورو».

«كريستيان ساينس مونيتور»: انتقاد واشنطن لـ«إسرائيل» لا يعني تراجع دعمها لها

انتقدت صحيفة «كريستيان ساينس مونيتور» «تذبذب السياسة الأميركية في أزمة غزة بين دعم «إسرائيل» وانتقادها». وقالت: «إن وزارة الخارجية الأميركية انتقدت «إسرائيل» يوم الأحد لقصفها المشين لأحد مراكز اللاجئين في القطاع، بينما أبدى الرئيس الأميركي باراك أوباما قبلها بيومين دفاعاً كاملاً عن الهجوم «الإسرائيلي»».

وتابعت الصحيفة: «إن أوباما صرح يوم الجمعة بأن «إسرائيل» تواجه معضلة بين حقها في الدفاع عن نفسها وخطر التسبب بكوارث إنسانية وهي تمارس هذا الحق بملاحقة حماس في غزة. إلّا أن إدارة أوباما تواجه معضلة كبيرة بين دعم «إسرائيل» من دون تردد، وهي حليف يحظى بدعم سياسي قوي في واشنطن، وتأكيد مخاوفها الأمنية مع سقوط أكثر من 1800، أغلبهم من المدنيين، خلال ثلاثة أسابيع من القتال».

وأضافت الصحيفة الأميركية: «تلك المعضلة التي كانت تحت السطح دائماً، قد أصبحت مرئية ومسموعة في الأيام الأخيرة».

واعتبرت «أن الانتقاد الأخير للإدارة الأميركية لـ«إسرائيل» لا يعني ضعف الدعم الأميركي لحليفتها الأساسية في الشرق الأوسط. فقد وافق الكونغرس يوم الجمعة على تمويل قدره 225 مليون دولار طلبته الإدارة لتجديد الذخائر «الإسرائيلية». ولذلك، فإن الانتقادات تعكس تذبذباً قائماً منذ فترة طويلة من قبل الإدارة الأميركية حول «إسرائيل» وتصرفاتها، كما يقول خبراء إقليميون».

وقال واين وايت الدبلوماسي الأميركي المخضرم في شؤون الشرق الأوسط والذي يعمل حالياً لمعهد واشنطن للشرق الأوسط: «إن الإدارة تجد نفسها أمام اتجاهين متناقضين، إما التعاطف التاريخي والضغوط الانتخابية المتعلقة بـ«إسرائيل» من ناحية، أو المصلحة التقليدية في معالجة ومحاولة وقف الأزمات الإنسانية من ناحية أخرى».

«نيويورك تايمز»: اشتباكات عرسال تمثل أخطر امتداد للحرب السورية إلى لبنان

اهتمت صحيفة «نيويورك تايمز» بتطورات الأوضاع في لبنان، وقالت: «إن المواجهة الدموية بين القوات المسلحة اللبنانية والمسلحين الإسلاميين من سورية الذين استولوا على مدينة عرسال الحدودية قد تفاقمت (أول من أمس)، فيما يبدو بأنه الامتداد الأخطر للحرب الأهلية السورية داخل الأراضي اللبنانية منذ بداية الصراع قبل أكثر من ثلاث سنوات».

وأوضحت الصحيفة: «أن عرسال واحدة من المواطن الموقتة للكثير من لاجئي الحرب السورية، ويقول شهود إن نقاط تفتيش الجيش اللبناني كانت ترفض السماح للاجئين بالدخول إلى عمق البلاد، وأصيب بعض اللاجئين بالذعر لأنه لا يوجد مكان يذهبون إليه».

وقال نائب عمدة عرسال: «إن الوضع مزر في المدينة، فمراكز الإيواء ممتلئة، وسيكون هناك قريباً نقص في الدواء، ولن تستطيع المستشفيات استقبال مزيد من الجرحى».

كما أعرب مجلس الأمن الدولي عن قلقه من امتداد الحرب السورية إلى لبنان، وقال المجلس في بيان، إنه يدعم جهود الجيش وقوات الأمن اللبنانية لمواجهة الإرهاب والتعامل مع التحديات الأمنية.

«إندبندنت»: شبح داعش يظهر في لبنان لينذر بتفجير أزمة جديدة قد لا تتحملها المنطقة

قالت صحيفة «اندبندنت» إن «حركة داعش المتطرفة واصلت مسلسل استغلالها للأزمة الجارية في غزة وسجلت ظهورها في لبنان وبالتحديد بمدينة «عرسال» المتاخمة للحدود السورية في شمال شرق لبنان، حيث شهدت آخر معركة بين عناصر داعش في البلدة والجيش اللبناني مقتل 13 جندياً من الأخير وسلسلة من الإعدامات لمدنيي البلدة، كما اعتاد داعش عند اقتحامه أي بلدة جديدة».

وأشار تقرير للصحيفة إلى «تفوق «داعش» الأخير في المناطق الشرقية من سورية وإحرازه العديد من الهجمات الناجحة ضد الجيش السوري وتعزيز سيطرته على شمال العراق، مستغلاً انشغال المجتمع الدولي بما يجري في قطاع غزة»، ولكنه حذر «من مغبة وصول الصراع السني ـ الشيعي إلى لبنان، حيث ظهرت عناصر من داعش كانت تابعة لجبهة النصرة السورية وسيطرت على بلدة عرسال».

وقال التقرير: «على رغم تكوّن الجيش اللبناني من العديد من أبناء الطائفة السنية، إلّا أنه لا يتأخر عن مواجهة العناصر المتطرفة، فقد أحبط الجيش اللبناني خلال الـ15 سنة الأخيرة تمردين لجيوب سنية متطرفة في لبنان».

ورأى التقرير: «أن قوات (الرئيس) بشار الأسد لم تحرز النصر الذي ادعته ضد المتطرفين، وما يؤكد ذلك الهجمات التي تعرضت لها بلدة عرسال في لبنان، ووصول داعش إلى لبنان مما ينذر بحرب أهلية جديدة لن تستطيع المنطقة المثقلة بالاضطراب السياسي تحملها، وأيضاً تعرض الجيش السوري لهجمات شرسة في شرق البلاد قد تنتقل قريباً إلى العاصمة دمشق»، على حد قوله.

عدم حضور «إسرائيل» مفاوضات القاهرة قد تكون نتيجته اتفاقاً مصرياً ـ فلسطينياً يحصل على مباركة المجتمع الدولي

تسفي برئيل

إن مصطلح «تسوية» هو منتج لغوي فارغ آخر ولد في غزة. فليس للتسوية في ظاهر الأمر نفاذ اتفاق، إلا أنها توجب تفاوضاً تلزم نتائجه مثل اتفاق، لكن من دون العقوبات القانونية على نقض الاتفاق كما يبدو. ويرمي هذا المصطلح المرن إلى أن يحل محل مصطلح «تفاهمات» الذي يثير الرعب عند غير المهيئين للتوصل إلى «تفاهمات» مع منظمات إرهابية فضلاً عن «اتفاق»، ما يعني اعترافاً كاملاً بالطرف الآخر لا بصفته مساوياً في المكانة فقط بل بصفته يمكن الاعتماد عليه للوفاء بالاتفاق. فالاتفاق هو من شأن السادة المهذبين، أما «التسوية» فيقوم بها لصوص الخيل.

إن الشعور بعدم الثقة بين «إسرائيل» وحماس متبادل، لكن حماس فقط تطلب ضمانات عربية ودولية لتنفيذ كل «تسوية». وستكتفي «إسرائيل» التي لا تعتمد أصلاً على ضمانات عربية ولا تريد أن تضمن دول الغرب سلوك حماس لأنها بذلك ستحظى باعتراف دولي بها، ستكتفي مع ما في ذلك من المفارقة بضمانات تمنحها مصر لها. وذلك مفارقة لأن «إسرائيل» تفترض أن موقف مصر من حماس خصوصاً ومن غزة عموماً مقطوع عما يجري في المناطق أو في الشرق الاوسط. وأن مصر، التي تظهر الآن فقط بكامل فخامة شأنها على المسرح السياسي العربي، لن تطمح إلى استغلال تدخلها في غزة للدفع قدماً بمسيرة السلام العامة التي فرّت «إسرائيل» منها مُخلفة عمود دخان.

والمفارقة المنطقية المصرية الأخرى هي أن تفاهمات «عمود السحاب» التي وقع عليها في 2012، أحرزت تحت حكم الإخوان المسلمين، و«التسوية» التي ستحرز الآن ستكون تحت حكم عبد الفتاح السيسي العدو اللدود للإخوان المسلمين ولحماس. وقد اعتمدت «إسرائيل» خصوصاً على نظام محمد مرسي ليكبح جماح حماس لأنه من الإخوان المسلمين ولأنه كان يترأس الدولة التي تسيطر على أهم شريان حياة لغزة وهو معبر رفح، ويحل لنا أيضاً أن نذكر أن الفريق السيسي قد بدأ تحت أمرة مرسي يدمر الأنفاق بين غزة وسيناء. والسؤال الآن هل يستطيع السيسي أن يضمن سلوك حماس في وقت تراه حماس (وسائر الفصائل) متعاوناً مع «إسرائيل»؟، إن شهادة التأمين «الإسرائيلية» هنا أيضاً في ظاهر الأمر هي سيطرة مصر على معبر رفح.

لكن توجد مشكلة صغيرة لكنها قابلة للانفجار. فقد عرّفت مصر والفلسطينيون (ومنهم محمود عباس) معبر رفح بأنه شأن يخص مصر والفلسطينيين ليس لـ«إسرائيل» موطئ قدم فيه. وصحيح أن مصر لم توقع على اتفاق المعابر في 2005 الذي يحدد ترتيبات الرقابة على مرور ناس في المعبر، ولهذا فإنها حرة في ظاهر الأمر أن تفعل ما شاءت. لكن السلطة الفلسطينية و«إسرائيل» موقعتان على الاتفاق الذي يقضي في ضمن ما يقضي بأن يكون في المعبر مفوضية للاتحاد الأوروبي تراقب صلاح السلوك في المعبر. وكان ذلك الضمان الدولي الذي حصلت عليه «إسرائيل»، وقد تجد نفسها الآن بلا هذا الضمان. والحقيقة أن ذلك ليس فظيعاً لأن الرقابة الأوروبية كانت أصلاً رقابة ظلال مهذبة مؤدبة لم تعتمد «إسرائيل» عليها.

لكن ليس الشأن الرسمي هو المهم هنا بل التعلق «الإسرائيلي» بسلوك مصر في المعبر. يبدو أن «إسرائيل» تفترض أن منظومة العلاقات القائمة بين حماس ومصر ستكون سوراً واقياً أبدياً وأن التعاون العسكري بين مصر و«إسرائيل» على محاربة المنظمات الإرهابية التي تعمل في سيناء ينشئ حلفاً بين أخوة.

إن السيسي لم يكد يبدأ نوبته وما زال يحظى بدعم وشرعية. ويجب أن نتمنى له النجاح والصحة، لكن ليس من الفضول أن نفحص ما سيحدث إذا لم ينجح في مدة معقولة في الوفاء بجزء كبير من وعوده لجمهوره.

إن الشريك الآخر في التفاوض في مصر هو محمود عباس، الذي يحظى بدعم مصري كبير ويحظى في المدة الأخيرة أيضاً بهزة رأس مترددة من «إسرائيل». فقد أصبح فجأة شريكاً لكن في الأمور الإدارية فقط لا في المسيرة السياسية لا سمح الله. وعباس أو مبعوثه عزام الأحمد على الأصح الذي أجرى التفاوض في المصالحة بين فتح وحماس ورئيس الاستخبارات ماجد فرج وهو نفسه لاجئ ترعرع في مخيم اللاجئين الدهيشة وأمضى ست سنوات في السجن في فترات مختلفة، يمثلون أيضاً مطالب حماس التي تشمل رفع الحصار عن القطاع من جهة «إسرائيل» ومن جهة مصر أيضاً، والإفراج عن السجناء والإذن بالصيد على بعد 12 ميلاً عن ساحل غزة وتعمير القطاع ومطالب أخرى. ويحتاج كل ذلك إلى موافقة «إسرائيل» في حين أن مصر غير مبالية بها ما عدا فتح معبر رفح، لكن مع عدم حضور «إسرائيلي» في التفاوض قد تكون النتيجة اتفاقاً مصرياً ـ فلسطينياً يحصل على مباركة المجتمع الدولي وربما على اعتراف الأمم المتحدة أيضاً. وتخطئ «إسرائيل» إذا افترضت أنها تستطيع أن تتجاهل الاتفاقات التي ستتخذ مع عدم وجودها أو أن تتحلل منها بزعم أنها لم تشارك في المحادثات.

«هآرتس»